

مقترن قانون الحق في تخليد الذكرى

مقترن قانون الحق في تخليد الذكرى

يوسف بن مير ، إميلي أوكن ، وكريستين أودونوغو
إن طبيعة البشر تقتضي تخليد ذكرى السلف حتى
يحيط بها الخلف من بعدهم. هناك غريزة فطرية
تدفعنا لترك إرث أو دليل ملموس على تواجدنا،
رموز تدوم لفترة تتجاوز عمرنا على هذه البساطة.
هي نفس الرغبة التي تملأ مجموعات من الأفراد
الذين يملكون هوية مشتركة أملأ في حصد اعتراف
التاريخ بهم. ولقد ضاعت عدة تجارب بشرية
 وإنجازات وتاريخ إنساني في طيات الزمن، أحياناً

بشكل منهجي نظرًا للعدم المساواة المؤسسية، وأحياناً أخرى إثر أحداث مأساوية، نتيجة لا مفر منها في كثير من الأحيان.

وبالموازاة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجباً وضع قانون تنظيمي، في صيغة مقال جديد، يؤكد ويضمن حق الجماعات والأقليات في أن تخليد ذكرها تفاديًّا لدفن وفتور حقوقهم من خط زمن المجتمع. وتنص بنود الإعلان الثلاثين على حق كل فرد في التمتع بحرريات شخصية وتعاونية معينة، يتحتم على الجميع حمايتها واحترامها. ومع ذلك، فإن حق الاعتراف بالأفراد والثقافات، قبل وبعد رحيلهم، وحق حبك وسرد روایاتهم كأفراد أو مجموعات مستقلة يظل غائباً.

الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن هذا الحق، بطريقة أو بأخرى، هو قمة جميع الحقوق، فهو بادرة غير أناية للاعتراف بوجود كل شخص وتوفير معلومات لفائدة أولئك الذين يأتون من بعد لتعزيز مضي وتطور البشرية المتواصل ّدماً. بناء على كل ذلك، ينبغي إضافة هذه المادة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالصيغة التالية:

يحق لجميع الأفراد والأشخاص الذين يملكون هوية، مشتركة أن يتم تخليد ذكرائهم، وحماية تراثهم الثقافي والحفاظ عليه، والتمتع بالاستقلالية فيما يتعلق بصون تجربتهم الجماعية، وتحفهم الثقافية، ”وتاريخهم الشفوي والمكتوب“

وتقترن عيادة القانون الدولي لحقوق الإنسان في بيركلي تبني الحق في الهوية، الذي يحمي السمات الشخصية والعلاقات الاجتماعية المهمة والمعروفة

للفرد”. إضافة إلى ذلك، في ورقة تناوش تطور مراحل اعتماد هذا الحق، تم التأكيد على أن “حق الإنسان الذي هو ‘ مجرد تكرار ’ لمضمون باقي الحقوق القائمة سلفا لا يرقى لمستوى التدوين ”. غير أن المادة التي نسعي إلى تقييدها ستعزز الحقوق القائمة وتحول دون انقراض شعوب أو أضحم حلال ثقافتها.

تدرج المتاحف تحت قائمة أهم مصادر الحفاظ على هذا الإرث الثقافي ونشر الوعي بين مختلف الشعوب والمجتمعات. لكن المتاحف الغربية لها تاريخ يشهد باغتصاب ونهب ثقافات الأقلية من جميع أنحاء العالم. وفي حين أن المتاحف تلعب دوراً حاسماً في تعزيز مكانة وقدر مختلف الشعوب، فقد استحوذت العديد من المتاحف على قطع أثرية ثقافية مروراً بقنوات الاستغلال والاستعمار والإمبريالية.

ويذكرنا الباحث دان هيكس في كتابه ،”المتحف أن الظلم (The Brutish Museums) ”الهمجية ليس حدثاً ينفرد به ماضي البشرية، ولكنه واقع مستمر مع مرور الزمن، لن يتم تصحيحة وتداركه إلا من خلال إعادة كتابة التواريخ من وجهة نظر الفئات الخاسرة، و ”القضية المستعجلة هي مراجعة واستعادة الثقافات الأفريقية ... حيث سيقوم المتحف بتفكير، وإعادة توظيف، وتفريق، وإرجاع، وإعادة تخيل، وإعادة بناء هذا الموروث بشكل مختلف“ (14). يجب أن لا نغفل عن قيمة المتحف وقدرتها الفريدة على إيواء هذه العناصر، مع مراعاة رفض خوصصة الموروث والتاريخ المقدس لمجموعة الأقليات. ووفق ما نص عليه إعلان 2004 بشأن أهمية وقيمة المتحف العالمية، فإن

”المتاحف عوامل أساسية تساهم في تطور الثقافات، وتمثل مهمتها في ترسيخ مصادر المعرفة من خلال عملية إعادة تفسير الموروث التاريخي باستمرار.“

ومن خصائص بعض المجموعات أيضًا أنها تميل إلى تحديد مواقع محددة كرموز للأيديولوجيات وتخليدًا لذكرى مختلف التجارب المترادفة، وتشكل ”مناظر طبيعية ثقافية“ تعمل كأدوات أساسية يبني عليها فهم التاريخ الجماعي لشعوب معينة. معظم هذه الواقع هي أماكن مرتبطة بأحاسيس وعواطف مشتركة، مثل ساحات المعارك أو المعالم الأثرية التي تخلد لحظات شاهدة على نشأة شعوب مضت. فضلاً عن ذلك، فهي تعزز الهوية وتخلق شعورًا بالانتماء والوحدة والصمود. ومع ذلك، نجد أن المناظر الطبيعية الثقافية غالباً ما يتم تمويلها من قبل الحكومات أو المؤسسات التي تقرر وتحرض الطرق التي علينا أن نذكر بها بعض الأشخاص والأحداث.

إن الذاكرة جزء أساسي من التجربة الإنسانية لأنها أصل التراث والثقافة وسر الحفاظ عليهما. لكن من الواضح أن إنشاء الذاكرة والتاريخ عمليات معقدة ومدروسة. فهي لعبة سياسية بشكل لا يمكن عزلها عن الحيز الاجتماعي والاقتصادي للشعوب، حيث تملك المجموعات المسيطرة الموارد والآليات التي تخول لها سرد روايات التاريخ على هواها.

لذا، فمن شأن وضع قانون ينظم ويضمن الحق في تخليد الذكرى أن يمنح المجموعات المهمشة القدرة على سرد الرواية الأصلية من تاريخها بدلاً من تلك المصممة لحفظ على اتزان التسلسل الهرمي. وهذا الأمر كفيل بتفكيك أنظمة الهيمنة العالمية التي تسكت أفواه الناس عن طريق تفريق الأيديولوجيات السائدة القائمة على العنصرية والسلطة الأبوية. يجب أن ندعم أصوات أولئك الذين أسكنهم جور التاريخ، أو المنسيون منهم، بل وحتى الذين رحلوا عن هذا

العالم. وتحقيقاً منا لقيم العدالة، يستحق كل الناس الاحتفال بأفراحهم، والحزن على مأساتهم الجماعية، وتذكر إرثهم الثقافي.

الدكتور يوسف بن مير، رئيس مؤسسة الأطلس الكبير، رئيس فرع برنامج نشاط الأقليات الدينية والعرقية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في المغرب. إميلي أوكسن وكريستين أودونوغو، طالبان في جامعة فيرجينيا ومتربان في مؤسسة الأطلس الكبير.

تنويه: جميع المقالات المنشورة تمثل رأي كتابها فقط